



الشركة أطلقتها بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للتوعية بإمكانية الوصول

«زين» تدشن أول مبادرة من نوعها للتدقيق في إمكانية الوصول الرقمي وسياسات الاشتغال

■ نواف الغربلي: نعمل على ترسيخ التحول الرقمي بشكل يشمل الجميع دون استثناء
■ أحمد عبدالهادي: الشراكة تعكس جدية حقيقية نادراً ما نجدها تجاه إمكانية الوصول



أحمد عبدالهادي



نواف الغربلي

لدمع تنفيذ التحسينات، قائمة تحقق إمكانية الوصول في القنوات، يضم الموقع الإلكتروني والحاصلات التسويقية، دليل لسياسات الموارد البشرية الشاملة، إلى جانب عملية متابعة التزمنا دمج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حياة أجمل، من خلال ترجمة الإعاقة إلى خطوات ملموسة تدعم بناء كويت أكثر شمولاً وترابطاً وجاهزية للمستقبل. وقال أحمد عبدالهادي، مدير إمكانية الوصول والدمج الرقمي في AxessAll: نفخر بشركتنا مع زين، فهي من أكثر الشركات التي نعتز بها، لأنها تعكس جدية حقيقية ومشاركة نادرة ما نجدها تجاه إمكانية الوصول، فالترام زين بإمكانية الوصول الرقمي ليس مجرد إجراء شكلي أو تدقيق مرة واحدة، بل هو أولوية استراتيجية راسخة. وأضاف: طموح زين واضح، وهو ضمان أن يتمكن كل مستخدم، أياً كانت قدراته، من استخدام خدماتها الرقمية وخدماتها الموجهة للعملاء بسهولة واستقلالية ومن دون عوائق، وهذا الطموح لا يقتصر على سوق محدد، بل يمتد مستقبلاً إلى جميع الأسواق التي تعمل فيها زين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، بما يتجاوز نطاق دول مجلس التعاون الخليجي.

وتابع قائلاً: هذا هو المعنى الحقيقي للاشتغال، وما يميز نهج زين ليس حجم المبادرة فحسب، بل العزيمة الواضحة التي تقف وراءها. ف زين تتحرك برؤية هادفة، وترسيخ مكانتها كقائد حقيقي في قطاع الاتصالات المتاحة والشاملة، مع طموح واضح لأن تكون من بين أكثر مشغلي الاتصالات المتفائلة شمولاً على مستوى العالم. واختتم بقوله: تفخر AxessAll بأن تكون الشريك الاستراتيجي لـ «زين» في ترسيخ إمكانية الوصول عبر خدماتها الرقمية وتجارب علاقتها كافة، فعندما تؤخذ إمكانية الوصول بهذه الجدية، فإن أثرها لا يقتصر على تطوير الخدمات، بل يمتد ليغير حياة الناس. جدير بالذكر أن عملية

أعلنت زين عن إطلاق أول عملية تدقيق من نوعها في الكويت تعنى بإمكانية الوصول الرقمي وسياسات الاشتغال باليوم العالمي للتوعية بإمكانية الوصول (GAAD)، في خطوة نوعية تهدف إلى الارتقاء بمستوى الوصول الشامل عبر جميع منصات الشركة ونقاط التواصل. وكشفت زين أن هذه المبادرة تستهدف تعزيز قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على التفاعل بسلاسة مع خدمات زين الرقمية، بما يشمل الموقع الإلكتروني، التطبيق، منصات التواصل الاجتماعي، قنوات خدمة العملاء، إضافة إلى مراجعة السياسات الداخلية ذات الصلة بالموارد البشرية.

وتتعاون زين في مهمة تنفيذ التدقيق مع شركة AxessAll المتخصصة في استشارات إمكانية الوصول، التي تضم نخبة من الخبراء المعتمدين في مجالات الوصول الرقمي وتقييم السياسات الشاملة، مع خبرة مزدوجة باللغتين العربية والإنجليزية، ومن الرامية أن تساهم خبراتها التقنية والإقليمية في ضمان تطبيق أفضل المعايير العالمية مع مراعاة خصوصية السوق الكويتية. وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تجسد التزامها الراسخ بتكريس مبدأ الاشتغال في جميع جوانب أعمالها، من خلال تطوير خدمات ومنصات رقمية متاحة للجميع، وتهيئة بيئة عمل داعمة ومتكافئة، بما يتماشى مع استراتيجيتها WE ABLÉ 2030 الهادفة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في العصر الرقمي.

ويبنت زين أن عملية التدقيق تستهدف قياس وتحسين مستوى إمكانية الوصول داخل منظومة العمل، داخلياً وخارجياً، بما يعزز من جودة التجربة الرقمية المقدمة للعملاء، ويرسخ ثقافة مؤسسية قائمة على الإنصاف والتكافؤ والاستدامة. في تعليقه، قال الرئيس التنفيذي لـ «زين الكويت» نواف الغربلي: لم تعد إمكانية الوصول الرقمي مجرد جانب تقني يقوم بتطويره، بل أصبحت مسؤولية أساسية ترتبط بحياة الناس اليومية، وكيفية تواصلهم وعملهم وتعليمهم واستفادتهم من الخدمات الرقمية التي تقدمها، ومن خلال هذه المبادرة الأولى من نوعها في الكويت، نخطو خطوة منهجية قابلة للقياس لضمان أن تكون منصاتنا وخدماتنا وقنوات تواصلنا وممارساتنا بيئة العمل مصممة بما يراعي احتياجات الجميع، فيالسنبة لننا، لا تقاس الريادة الرقمية بالابتكار وحده، بل بقدرة هذا الابتكار على أن يكون شاملاً ومتاحاً لجميع أفراد المجتمع. وأضاف: مع تسارع وتيرة رحلة التحول الرقمي في الكويت، أصبحت إمكانية الوصول جزءاً أساسياً يجب أن يكون حاضراً منذ المراحل الأولى لهذه الرحلة، وسيمتدنا هذا التدقيق نقطة انطلاق واضحة،

في إطار شراكته الإستراتيجية مع الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم

«الوطني» يرعى النسخة الخامسة من «KALD»



آمال السايير ومنال المطر مع الفائزين بجائزة KALD للطلاب المتابر للعام الدراسي 2025-2026

راسخ في استراتيجيات بنك الكويت الوطني، حيث يواصل البنك دعم المبادرات التعليمية والاجتماعية التي تساهم في تطوير المجتمع، وتعزيز جودة الحياة، مع التركيز على التعليم ورعاية الطفولة وتحسين الأجيال القادمة، بما يمكنها من مواجهة تغيرات المستقبل بثقة واقتدار. يذكر أن الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم (KALD) هي جمعية نفع عام تعنى بدعم الطلبة من ذوي صعوبات التعلم في مدارس التعليم الخاص بالكويت، وتسعى إلى تنمية قدراتهم الأكاديمية خلال برامج توعوية وتدريبية وأنشطة موجهة للطلبة وأسرهم والمعلمين.

أبنائنا وبناتنا الذين أثبتوا أن التحدي لا تقف عائقاً أمام الطموح، حيث يعكس هذا الدعم إيماننا العميق بقدرة هذه الفئة الغالية، وحرصنا على تمكينهم من إبراز مواهبهم وتحقيق أحلامهم». وأضافت المطر: «نؤمن بأن الاستثمار في الإنسان، ولأسيما في المراحل التعليمية المبكرة، هو الأساس لبناء مجتمع قوي ومستدام، ومن هذا المنطلق نعتز بشركتنا الممتدة مع (KALD)، التي تؤدي دوراً إنسانياً وتربوياً رائداً في دعم الطلبة من ذوي صعوبات التعلم، بما ينسجم مع رؤيتنا للاستدامة التي يشكل التعليم أحد ركائزها الرئيسية». وأكدت المطر أن المسؤولية المجتمعية تمثل نهج عمل

الثقة بالنفس لدى الطلبة، إلى جانب دعم الاتجاهات الإيجابية نحو التعلم، وتشجيعهم على مواصلة السعي والتميز رغم الصعوبات التي قد تواجههم. وشهد الحفل تسليط الضوء على قصص نجاح ملهمة لطلبة جسدوا الإرادة والعزيمة، وأكدوا أن الإصرار والعمل الدؤوب قادران على فتح آفاق جديدة نحو مستقبل أكثر إشراقاً، في بيئة تعليمية داعمة وممكنة. وبهذه المناسبة، قالت نائبة الرئيس التنفيذي - رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، منال المطر: «نفخر في بنك الكويت الوطني بمواصلة المخاطر، والاحتراف بنجاح

في إطار التزامه المتواصل بدعم المبادرات التعليمية والإنسانية، رعى بنك الكويت الوطني حفل جائزة «KALD» للطلاب المتابر للعام الدراسي 2025 - 2026، وذلك استمراراً للشراكة الاستراتيجية التي تجمعها بالجمعية الكويتية لاختلافات التعلم. أقيم الحفل في المقر الرئيسي لبنك الكويت الوطني، حيث جرى تكريم نخبة من الطلبة المتابرين تقديرًا لجهودهم الاستثنائية وإصرارهم على تجاوز التحديات، وتحقيق التقدم في مسيرتهم الدراسية. وتجسد الجائزة رسالة تربوية تهدف إلى تعزيز ثقافة المثابرة والاجتهاد، وبناء

390 مليون دينار مكاسب سوقية لـ «البورصة» أمس

دينار مقابل 508 ملايين دينار بمتوسط يومي 102 مليون دينار الأسبوع الماضي، لتسجل السيولة تراجعاً بنهاية التعاملات الأسبوعية بنسبة 6٪. كما ارتفع مؤشر إجمالي كميات أسهم متداوله 2,24 مليار سهم مقابل 2,01 مليار سهم الأسبوع الماضي. وانتهت البورصة تعاملات الأسبوع على تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,9٪ بخسائر 90 نقطة ليصل المؤشر إلى 9188 نقطة مقابل 9278 نقطة، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,3٪ بمكاسب 114 نقطة ليصل إلى 8599 نقطة ارتفاعاً من 8485 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,6٪ بخسارته 52 نقطة ليصل المؤشر إلى 8712 نقطة بنهاية الأسبوع مقابل 8764 الأسبوع الماضي.



شرف حمدي

شهدت جلسة أمس (الخميس) نشاطاً لافتاً في أداء بورصة الكويت على مستوى كل المؤشرات جراء عمليات شراء شملت الكثير من الأسهم في جميع القطاعات. وجاءت هذه الصحوه الشرائية في إطار وتيرة التذبذب الحالية التي يشهدها السوق ما بين ارتفاع في محاولة لاقتناص الفرص بعد تراجع الأسعار لمستويات مشجعة على الشراء، وبين تراجع جراء عمليات تصريف لجنبي الأرباح. وكان لافتاً، ان جلسة أمس كانت إيجابية على كل المسارات خاصة على مستوى القيمة السوقية التي قفزت بمكاسب سوقية تقارب الـ 390 مليون دينار، وبلغت السيولة

مجموعة زين لدمج ذوي الإعاقة في بيئة العمل من خلال مبادراتها WE ABLÉ 2030، التي تهدف إلى ترسيخ دمج الأشخاص ذوي الإعاقة عبر عمليات الشركة، ومنتجاتها، وخدماتها، وممارساتها في إدارة المواهب، ومشاركاتها المجتمعية. وتجسد هذه المبادرة امتداداً عملياً للتوجهات الإقليمية لجمعية زين في مجال الاشتغال، حيث يتم تفعيلها محلياً عبر مناهج متكاملة تدرج معايير إمكانية الوصول في صميم عمليات الشركة، ويعكس ذلك تحولاً مؤسسياً واضحاً يجعل من الاشتغال عنصراً أصيلاً في تصميم الخدمات، واليات التواصل، وتجارب العملاء، إلى جانب سياسات تمكين وتطوير الكوادر البشرية. ويسهم هذا التدقيق الرائد في ترسيخ موقع زين الكويت كمنهج متقدم لممارسات إمكانية الوصول المؤسسية على مستوى السوق المحلي، من خلال وضع معايير جديدة تعزز تنافسية القطاع الرقمي، كما يعكس هذا التوجه ريادة نفوذ مسارات التحول الوطني رقمياً أكثر اشتغالاً، تسعى إلى تكريس مبدأ تكافؤ الفرص، وتضمن إتاحة الخدمات لجميع فئات المجتمع.

التجارة الحرة بين بريطانيا والخليج.. ترفع التبادل 20٪

قانونياً واستقراراً يعزز قرارات الاستثمار والتوسع، ويبلغ حجم التبادل التجاري الحالي بين الطرفين نحو 52,9 مليار جنيه إسترليني (71,1 مليار دولار)، مع توقعات بزيادة تقارب 20٪، بما يعادل 15,5 مليار جنيه إسترليني (20,8 مليار دولار) سنوياً. وعلى صعيد السلع، تركز الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية وتبسيط الإجراءات الحدودية، ما يمكن صادرات دول الخليج من التفتاح إلى السوق البريطانية بسرعة وتكلفة أقل، وفي المقابل، تعزز الاتفاقية فرص نمو الصادرات البريطانية، خصوصاً في قطاع الأغذية والمشروبات، عبر تحسين الوصول إلى الأسواق الخليجية. الاتفاقية إلى تثبيت الأطر التنظيمية

علاء مجيد

نجحت بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي الست في إبرام اتفاقية تجارة حرة تاريخية وشاملة، عقب اختتام الجولة النهائية من المفاوضات المكثفة في العاصمة البريطانية (لندن). وتعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بين المجلس وأي دولة من مجموعة السبع، في خطوة يتوقع أن تعزز العلاقات التجارية والاستثمارية وتدمج تكامل الأسواق بين الجانبين. وقالت مجلة ميد إن الاتفاقية تأتي في سياق اقتصادي عالمي ينسجم مع اليقين، حيث تسعى لندن إلى ترسيخ شراكة طويلة الأجل مع دول الخليج الست، عبر إطار تنظيمي قائم على القواعد يوفر وضوحاً

وأظهرت البيانات أن أهم 5 دول صدرت إليها الكويت منتجات غير نفطية خلال أول شهر من 2026 يأتي على رأسها الإمارات، والتي ارتفعت الصادرات إليها بنسبة 59,5٪ إلى نحو 54,6 مليون دينار، والسعودية التي زادت الصادرات إليها بنحو 31,7٪ إلى 32,28 مليون دينار، وارتفعت الصادرات إلى الصين بنحو 39,3٪ لتصل إلى 9,99 مليون دينار، وانخفضت إلى الهند بنسبة 69,9٪ لتصل إلى 8,99 مليون دينار، وارتفعت 1508,8٪ إلى المملكة المتحدة لتصل إلى 7,64 مليون دينار. وتصدرت الصين رأس قائمة الدول التي تستورد منها الكويت خلال شهر يناير 2026، إذ بلغ حجم الواردات السلعية 262,25 مليون دينار، يليها الإمارات بنحو 121,16 مليون دينار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 70,45 مليون دينار، يليها اليابان بـ 64,18 مليون دينار، ثم الهند بـ 59,54 مليون دينار.

1,66 مليار دينار صادرات مقابل 1,09 مليار دينار واردات خلال يناير 2026

568,68 مليون دينار فائض الميزان التجاري للكويت.. في شهر



وأظهرت البيانات أن أهم 5 دول صدرت إليها الكويت منتجات غير نفطية خلال أول شهر من 2026 يأتي على رأسها الإمارات، والتي ارتفعت الصادرات إليها بنسبة 59,5٪ إلى نحو 54,6 مليون دينار، والسعودية التي زادت الصادرات إليها بنحو 31,7٪ إلى 32,28 مليون دينار، وارتفعت الصادرات إلى الصين بنحو 39,3٪ لتصل إلى 9,99 مليون دينار، وانخفضت إلى الهند بنسبة 69,9٪ لتصل إلى 8,99 مليون دينار، وارتفعت 1508,8٪ إلى المملكة المتحدة لتصل إلى 7,64 مليون دينار. وتصدرت الصين رأس قائمة الدول التي تستورد منها الكويت خلال شهر يناير 2026، إذ بلغ حجم الواردات السلعية 262,25 مليون دينار، يليها الإمارات بنحو 121,16 مليون دينار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 70,45 مليون دينار، يليها اليابان بـ 64,18 مليون دينار، ثم الهند بـ 59,54 مليون دينار.

الفائض عندما تتجاوز الصادرات قيمة الواردات، بينما ينشأ العجز التجاري عندما ترتفع الواردات فوق مستوى الصادرات. وبحسب البيانات، بلغ حجم التبادل التجاري للكويت خلال أول شهر من عام 2026 نحو 2,75 مليار دينار، وهو المؤشر الذي يشمل إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات، بما يعكس استمرار النشاط التجاري والانفتاح الاقتصادي للكويت وارتباطها بالأسواق العالمية لتلبية احتياجات السوق المحلي ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية. وأظهرت الأرقام أن إجمالي قيمة الصادرات الكويتية خلال يناير الماضي بلغ نحو 1,66 مليار دينار، مقابل واردات بقيمة 1,092 مليار دينار خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يعكس استمرار قوة الأداء التجاري للكويت بدعم من الصادرات النفطية، إلى جانب استمرار مستويات الطلب المحلي والإنفاق الاستهلاكي والمشروعات التنموية التي تساهم في تعزيز حركة الواردات والنشاط الاقتصادي بصورة عامة.

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء استمرار تحقيق الكويت لفوائض تجارية مدعومة بقوة الصادرات النفطية، حيث بلغت قيمة صادرات الكويت من النفط ومشتقاته الأساسية خلال شهر يناير 2026 نحو 1,49 مليار دينار، ما يعكس استمرار الدور المحوري للقطاع النفطي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الإيرادات الخارجية للدولة. ووفقاً لبيانات الميزان والتبادل التجاري للكويت عن شهر يناير الماضي، سجل الميزان التجاري فائضاً بقيمة 568,68 مليون دينار، في مؤشر يعكس تفوق قيمة الصادرات الكويتية على الواردات خلال الفترة ذاتها. ويعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات الواردات والسلع خلال فترة زمنية محددة، حيث يتحقق

على إبراهيم